المستفاد

مما أفاده شيخنا الأستاذ

الفقيه الورع الأصولي الخبير

آية الله المرزا علي الفلسفي التنكابني قدس سره الشريف

(١٣٠٩ - ١٤٢١ هـ)

www.ketab.ir

في الأصول

المجلد الرابع

المقرر

محسن القديري

المستفاد في الأصول (المجلّد الرابع)

آية الله الشيخ الميرزا علي الفلسفي التنكابني قدس سره الشريف

منشورات دليل ما

المقرر: محسن القديري

الطبعة الأولى: ١٤٤٥ هـ. ق - ٢٠٢٤ م

عدد النسخ: ٥٠٠ نسخة

المطبعة: نگين

شابك(ج٤) : ٥ - ٣٥٩ - ٤٤٢ - ٦٠٠ - ٩٧٨

شابك(الدورة) : ١ - ١٣٣ - ٤٤٢ - ٦٠٠ - ٩٧٨

الهاتف و الفكس: ٣٧٧٤٤٩٨٨ - ٧٧٣٣٤١٣ (٩٨٢٥+)

العنوان: إيران، قم، شارع معلم، بناية الناشرين، الطابق السادس، رقم ٦١٢ و ٦١٣

(للتواصل معنا) www.dalilema.ir | Info@dalilema.ir

المعارض

قم . شارع معلم . بناية الناشرين . الطابق B الرقم ٤٤ | الهاتف ٣٧٨٤٢٤٦٦

قم . شارع صفائية . مقابل زقاق . رقم ٣٨ | الهاتف ٣٧٧٣٧٠١١ - ٣٧٧٣٧٠١٠

طهران . شارع انقلاب . شارع الفخر الرازي . رقم [illegible] | الهاتف ٦٦٤٦٤١٤١

مشهد . شارع الشهداء . شمالي حديقة نادري . زقاق خوراكيان . بناية گنجينه كتاب . الطابق الأول | الهاتف ٥-٣٢٢٣٧١١٣

النجف الأشرف . سوق الحويش . مقابل جامع الهندي . مكتبة الإمام باقر العلوم عليه السلام | الهاتف ٠٧٨٠١٢٦٣٥٧٩

كربلاء المقدسة . شارع قبلة الإمام الحسين عليه السلام . مكتبة ابن فهد الحلي قدس سره | الهاتف ٠٧٨٠١٥٨٨٧٠٧ - ٠٧٨٠١٥٥٨٩٤٢

سرشناسه : فلسفی تنکابنی، علی، ۱۲۹۹ - ۱۳۸۴.

عنوان و نام پدیدآور : المستفاد فی الاصول: مما افاده شیخنا الاستاذ الفقیه البرع الاصولی الخبیر آیه الله المیرزا علی الفلسفی التنکابنی قدس سره الشریف (۱۳۳۹ - ۱۴۲۷ ه) / المقرر محسن القدیری

مشخصات نشر : تهران: دلیل ما، ۱۴۴۰ ق. = ۲۰۱۹ م. = ۱۳۹۷ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : دوره ۱ - ۱۳۳ - ۴۴۲ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛ ج. ۸ - ۱۳۴ - ۴۴۲ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛ ج.۴، ۲ - ۲۱۵ - ۴۴۲ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛ ج.۴، ۲ - ۲۰۵ - ۴۴۲ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛ ج.۴، ۵-۳۵۹-۴۴۲-۶۰۰-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : جلد دوم این کتاب در سال ۱۳۹۹ منتشر شده است.

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : اصول فقه شیعه

Islamic Law, Shiites - Interpretation and construction

موضوع : مباحث الفاظ

Semantics (Islamic Law)

شناسه افزوده : قدیری، محسن

شناسه افزوده : ایران. وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی. معاونت امور فرهنگی

رده بندی کنگره : ۱۳۹۷ ۵ م ۸ ف / ۸ / BP ۱۵۹

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی : ۵۵۵۴۸۹۷

منشورات دليل ما

www.dalilema.ir

مركز لنشر و توزيع معارف اهل البيت عليهم السلام

الفائز بالدرجة الأولى في النشر تسع مرات

النـاشـر لمـا يقـارب ١٠٠٠ عنـوان

www.ketab.ir

الفهرس

- **فصل: في الاستصحاب** ٥

تعريف الاستصحاب ٥

جريان الاستصحاب في الموضوعات والأحكام الجزئيّة ٧

لزوم اتحاد قضيّة المتيقّنة والمشكوكة ٨

كيفيّة جريان الاستصحاب في الأحكام العقليّة ٩

تقسيمات الاستصحاب ٩

أدلّة الاستصحاب ١٠

الوجه الأوّل: الإجماع والجواب عنه ١٠

الوجه الثاني: سيرة العقلاء ١١

وقد أُجيب عنه بوجوده ١٣

الوجه الثالث: ثبوت شيء سابقاً يوجب الظن ببقائه ١٥

الوجه الرابع: الأخبار ١٦

صحيحة زرارة الأُولى ١٦

محتملات الرواية ١٨

www.ketab.ir

مختار المحقّق النائيني، والإشكال عنه ٢٠
ما أيّده صاحب الكفاية ونقده ٢٢
الإشكال في دلالة الرواية وأنّها تفيد سلب العموم ٢٤
إشكال آخر في دلالتها وأنّها تفيد قاعدة المقتضي والمانع ٥
صحيحة زرارة الثانية ٢٦
تقريب الاستدلال بها ٢٦
عدم دلالتها على قاعدة اليقين ٢٩
صحيحة زرارة الثالثة ٣٣
الكلام في دلالتها ٣٤
رواية الخصال ٤١
الخدشة فيها سنداً، والجواب عنها ٤١
الخدشة فيها دلالةً، وما أُجيب به عنها ٤٢
مكاتبة القاساني ٤٥
الكلام فيها سنداً ٤٥
الخدشة الدلاليّة والجواب عنها ٤٦
الروايات الخاصّة ٤٧
الوجوه المتصوّرة فيها سبعة ٤٨
المناقشة في دلالتها على الاستصحاب ٥٠
الأقوال في الاستصحاب ٥٥
منها: التفصيل بين المقتضي والرافع ٥٥

www.ketab.ir

بيان المراد من المقتضي والرافع ٥٥
صور الشك في حصول الغاية وعدمه ٥٦
ما استدلّ به الشيخ الأنصاري للتفصيل المذكور ونقده ٥٨
تقريب آخر لاختصاص أدلّة الاستصحاب بالشك في الرافع، والجواب عنه..... ٦١
ومنها: التفصيل بين الاستصحاب في الأحكام العقليّة وغيرها ٦٤
ومنها: التفصيل بين الشبهات الحكميّة والموضوعيّة ٦٦
ما استدلّ به الأخباريون للتفصيل المذكور من الوجوه، ونقدها..... ٦٦
وجه اختيار النراقي التفصيل المذكور..... ٦٨
الإشكالات الواردة عليه ٧٠
المعارضة بين بقاء المجعول مع عدم الجعل إنّما هي في الأحكام التي فيه بعث وزجر ٧٣
القول بأنّ المعارضة إنّما تكون في الشبهات الحكميّة، ونقده ٧٤
ومنها: التفصيل بين الأحكام التكليفيّة والوضعيّة ٧٧
صحّة تقسيم الحكم إلى الوضعي والتكليفي على بعض التعاريف ٧٧
المراد من الحكم الوضعي ٧٧
تقسيم الأحكام الوضعية..... ٧٨
القسم الأوّل: ما لا يكون قابلاً للجعل مطلقاً، لا أصالةً ولا تبعاً ٧٨
القسم الثاني: ما يكون قابلاً للجعل الاستقلالي ٨١
هل الطهارة والنجاسة من هذا النحو من الأحكام؟ ٨٣
الكلام في الصحّة والفساد ٨٤

www.ketab.ir

هل الحجيّة من هذا النحو من الأحكام؟ ٨٥
الكلام في الرخصة والعزيمة ٨٧
في جريان الاستصحاب في الأحكام الوضعيّة، وعدمه ٨٧
تنبيهات الاستصحاب ٨٩
التنبيه الأوّل: فعليّة الشكّ واليقين ٨٩
بيان الثمرة لهذا التنبيه في كلام صاحب الكفاية، ونقده ٨٩
بيان ثمرة أُخرى، ونقدها ٩٢
التنبيه الثاني: جريان الاستصحاب في مؤدّي الأمارة ٩٣
ما ذكره صاحب الكفاية على القول بالسببيّة، ونقده ٩٤
ما ذكره بعض من الأعاظم من التفصيل على القول بالسببيّة ٩٤
ما ذكره صاحب الكفاية على القول بالطريقيّة، ونقده ٩٥
عدم المانع من جريان الاستصحاب على تقدير كون مفاد الأمارة جعل العلم تعبّداً ٩٨
جريان الاستصحاب في الأحكام الثابتة بالأصل ٩٩
التنبيه الثالث: في الاستصحاب الكلّي وأقسامه ١٠٠
القسم الأوّل: الشك في بقاء الكلّي لأجل الشك في بقاء فرده ١٠١
القسم الثاني: العلم بتحقّق الكلّي في ضمن فرد مردّد بين كونه معلوم الارتفاع ومعلوم البقاء ١٠١
الاستصحاب إنّما يثمر فيما إذا كان أثر خاصّ مترتّباً على أحد الفردين فقط ١٠١
الإشكالات الواردة على هذا القسم ١٠٣

www.ketab.ir

الأوّل: الشك في بقاء الكلّي مسبّب عن الشكّ في حدوث الفرد الطويل ١٠٣
ما أجاب به عن هذا الإشكال المحقّق الخراساني ﵀ ١٠٣
ما أجاب به المحقّق النائيني ﵀ ١٠٤
الثاني: اختلال أركان اليقين ١٠٥
الثالث: من ضمّ الوجدان إلى الأصل يثبت عدم جميع أفراد الكلّي ١٠٥
جريان الاستصحاب في الحدث إنّما هو فيما إذا كانت الحالة السابقة هي الطهارة ١٠٦
الشبهة العبائيّة ١٠٧
القسم الثالث من أقسام الاستصحاب الكلّي وصوره الثلاثة ١٠٨
عدم جريان الاستصحاب في الصورتين الأوليين ١٠٨
كلام الشيخ في ذلك ١٠٩
جريان الاستصحاب في الصورة الأخيرة ١١١
لو زال وجوب شيء واحتملنا بقاء مطلوبيّته ١١١
كلام الفاضل التوني ﵀ ١١٢
القسم الرابع من أقسام استصحاب الكلّي ١١٣
الإشكالات الواردة على جريان الاستصحاب فيه والجواب عنها ١١٤
ما ذكره المحقّق الهمداني ﵀ من التفصيل ١١٦
بيان المختارة في هذا القسم ١١٦
التنبيه الرابع: الاستصحاب في التدريجيّات ١١٧
تفصيل صاحب الكفاية ﵀ ١١٨

www.ketab.ir

الاستصحاب الجاري في نفس الزمان والأُمور التدريجيّة الغير القارّة ١١٩
إذا كان الزمان قيداً للمأمور به وكانت الشبهة موضوعيّة ١٢٢
إذا كان الزمان قيداً للمأمور به وكانت الشبهة مفهوميّة ١٢٤
الشك في بقاء الوقت إذا كان منشؤه بقاء الحكم سعةً وضيقاً ١٢٥
الشك في بقاء الحكم بعد حصول غايته ١٢٦
هل الاستصحاب في الأمر التدريجي شخصي أم كلّي؟ ١٢٧
التنبيه الخامس: الاستصحاب التعليقي ١٢٧
تحرير محلّ النزاع ١٢٧
إشكال المحقّق النائيني على الاستصحاب التعليقي ١٢٩
تماميّة أركان الاستصحاب التعليقي في كلام صاحب الكفاية ١٣٠
ابتلاء الاستصحاب التعليقي بالمعارض، والجواب عنه ١٣٢
حكومة الاستصحاب التعليقي على الاستصحاب التنجيزي في كلام الشيخ الأعظم ﵀ ١٣٣
عدم إمكان القول بجريان الاستصحاب التعليقي في متعلّقات الأحكام وموضوعاتها ١٣٤
التنبيه السادس: استصحاب أحكام الشرائع السابقة ١٣٥
توهّم اختلال أركان الاستصحاب في المقام، والجواب عنه ١٣٦
جواب الشيخ الأعظم ﵀ عن التوهّم المذكور، ونقده ١٣٧
عدم جريان استصحاب عدم النسخ مطلقاً ١٣٧
التنبيه السابع: الأصل المثبت ١٣٩

www.ketab.ir

ما ذكره صاحب الكفاية، ونقده ١٤٠
عدم جريان الاستصحاب بالنسبة إلى لوازمه ١٤١
توهّم أنّ التعبّد بالملزوم يقتضي التعبّد باللازم، ونقده ١٤١
الكلام في تعارض الاستصحاب المثبت مع الاستصحاب الجاري في نفس اللازم ١٤٤
مثبتات الأمارات ١٤٥
ما ذكره صاحب الكفاية في توجيه حجيّة مثبتات الأمارات، ونقده ١٤٥
ما ذكره المحقّق النائيني في وجه حجيّة لوازم الأمارات ونقده ١٤٦
خفاء الواسطة ١٤٩
موارد خفاء الواسطة، والكلام فيها ١٥٠
موارد جلاء الواسطة، والكلام فيها ١٥٤
التنبيه الثامن: موارد توهّم أنّها من الأُصول المثبتة، ونقدها ١٥٦
التنبيه التاسع: الآثار العقليّة المترتبة على الأعمّ من الظاهر والواقع تترتّب على الاستصحاب ١٦١
التنبيه العاشر: لزوم كون المستصحب حكماً أو موضوعاً ذا حكم في مرحلة البقاء ١٦٣
التنبيه الحادي عشر: الشكّ في التقدّم والتأخّر ١٦٤
صور الشكّ في التقدّم والتأخّر ١٦٤
ما ذكره صاحب الكفاية في القسم الأوّل منها، ونقده ١٦٤
ما ذكره صاحب الكفاية في القسم الثاني منها ١٦٦

www.ketab.ir

في مجهولي التاريخ ١٦٦
كلام صاحب الكفاية فيما إذا كان الأثر مترتّباً على عنوان بسيط، ونقده ١٦٦
كلام الشيخ الأعظم فيما إذا كان الأثر مترتّباً على نفس الحادثين، ونقد صاحب الكفاية عليه ١٦٨
المناقشة في كلام صاحب الكفاية ١٦٩
ما ذكره المحقّق النائيني في تصوّر الشبهة المصداقيّة لـ«لا تنقض» ونقده ١٧٠
ما ذهب إليه بعض من الأعاظم من القول بعدم جريان الاستصحاب لو كان الأثر مترتّباً على نفس الحادثين، والإشكال عليه ١٧١
كلام صاحب الكفاية، ونقده ١٧٢
إذا علم تاريخ أحد الحادثين ١٧٣
ما ذكره صاحب الكفاية من جريان الأصل في مجهول التاريخ فقط، ونقده ١٧٣
مقالة المحقّق النائيني في المسألة، والخدشة فيها ١٧٥
توارد الحالتين ١٧٧
الفرق بين هذا البحث ومبحث الحادثين ١٧٧
الاعتراضات الواردة على جريان الاستصحاب هنا في مجهولي التاريخ، والجواب عنها ١٧٨
إذا كان أحدهما معلوم التاريخ ١٨٠
شخصيّة الاستصحاب الجاري في معلوم التاريخ، وكليّته في مجهول التاريخ ١٨٣
الحكم الوارد في انحصار ماء الوضوء في إناءين، تعبّدي أو على مقتضى الأصل؟ ١٨٤

www.ketab.ir

التنبيه الثاني عشر: استصحاب الأُمور الاعتقاديّة ١٨٥
ما ذكره صاحب الكفاية من التفصيل، وتوضيحه ١٨٦
في أنّ الاعتقاد بالنبوّة هل هو من سنخ اليقين، أو الالتزام؟ ١٨٧
بيان مراد الكتابي من استصحاب نبوّة نبيّه ١٨٨
عدم المنع من جريان الاستصحاب في بعض الأحكام الشريعة السابقة ١٩٠
التنبيه الثالث عشر: استصحاب حكم المخصِّص ١٩١
تحرير محلّ النزاع ١٩١
كلام الشيخ الأنصاري في مقام تعيين ضابط المسألة ١٩٢
إشكال صاحب الكفاية عليه، وبيان الصور الأربعة ١٩٢
إشكاله الآخر عليه فيما إذا كان الزمان مأخوذاً على نحو الاستمرار ١٩٤
نقد ما ذكره الشيخ من التفصيل، وارتضاه صاحب الكفاية في الجملة ١٩٦
التنبيه الرابع عشر: في بيان المراد من الشكّ في باب الاستصحاب ١٩٨
ما ذكره صاحب الكفاية من أنّ المراد به خلاف اليقين ١٩٨
كلام الشيخ الأنصاري، ونقد صاحب الكفاية عليه ١٩٩
تتمّة: هنا مقامان ٢٠١
المقام الأوّل: اتحاد القضيّة المتيقّنة والمشكوكة ٢٠١
استفادة اتحاد القضيتين من نفس أدلّة الاستصحاب ٢٠١
استدلال الشيخ الأعظم على اعتبار هذا الشرط بدليل عقلي ٢٠٢
كلام صاحب الكفاية في اعتبار بقاء الموضوع خارجاً، وعدمه، واحتمال رجوع كلام الشيخ إليه ٢٠٣

www.ketab.ir

نقد كلام الشيخ ﷺ ٢٠٤
عدم اعتبار إحراز تحقق الموضوع خارجاً في جريان الاستصحاب في الموضوعات ٢٠٤
حكم إحراز الموضوع خارجاً في الاستصحاب الجاري في الأحكام ٢٠٦
المناط في الاتّحاد ٢٠٨
استظهار أنّ المناط في صدق النقض بنظر العرف ٢١١
قاعدة اليقين ٢١٢
هل يمكن الاستدلال بأدلّة الاستصحاب، والحكم بحجيّة قاعدة اليقين أيضاً؟ ... ٢١٢
استحالة كون الدليل الواحد متكفّلاً للاستصحاب وقاعدة اليقين معاً في نظر الشيخ الأعظم والمحقّق النائيني ٢١٣
وجوه الاستحالة ٢١٣
عدم تماميّة الوجوه المذكورة لإثبات الاستحالة ثبوتاً ٢١٤
الكلام في إمكان استفادتهما من دليل واحد إثباتاً ٢١٤
التمسّك لإثبات قاعدة اليقين بنحو رواية الخصال، ونقده ٢١٥
التمسّك لحجيّة قاعدة اليقين بما ورد في قاعدة الفراغ، والخدشة فيه ٢١٦
التمسّك لاعتبار قاعدة اليقين بأصالة الصحّة، والمناقشة فيه ٢١٨
عدم دلالة دليل تامّ على اعتبار قاعدة اليقين في أنّها قليلة الفائدة جدّاً ٢١٩
قاعدة المقتضي والمانع ٢٢٠
الفرق بين هذه القاعدة والاستصحاب ٢٢١
استدلال القائلين بحجيّة هذه القاعدة، ونقده ٢٢١

www.ketab.ir

معارضة القاعدة (على فرض حجيّتها) للاستصحاب دائماً ٢٢٢
وجه تقديم الأمارة على الاستصحاب ٢٢٣
تقديم الأمارة بملاك الورود، وما يبتني عليه ٢٢٥
المناقشة في جميع المباني ٢٢٥
كلام صاحب الكفاية وقوله بالورود، ونقده ٢٢٦
تقديم الأمارة بملاك الحكومة ٢٢٨
ابتناء القول بالحكومة على كون مفاد دليل الأمارة تتميم الكشف ٢٢٩
توقّف القول بالحكومة على كون مفاد دليل الاستصحاب عدم نقض المتيقّن ٢٣٠
تقديم الأمارة بملاك التخصيص ٢٣٢
وجه تقديم الأمارة على سائر الأُصول ٢٣٤
وجه تقديم الاستصحاب على سائر الأُصول ٢٣٥
التزام صاحب الكفاية بالورود، ونقده ٢٣٥
ما ذهب إليه الشيخ الأعظم من القول بالحكومة ونقده ٢٣٧
في تعارض الاستصحابين ٢٣٩
تقديم الأصل السببي على المسبّبي ٢٤٠
وجوه تقديم الأصل السببي على المسبّبي، ونقدها ٢٤١
ما ينبغي أن يقال في تقديم الأصل السببي على المسبّبي ٢٤٤
الأصلان المسبّبان عن ثالث ٢٤٤
التفصيل في المسألة، وبيان الأقوال فيها ٢٤٥
قاعدة الفراغ والتجاوز ٢٥٣

www.ketab.ir

بيان وجوه تقديم قاعدة الفراغ والتجاوز على الاستصحاب ٢٥٣
الروايات الواردة في القاعدتين ٢٥٥
هل هما قاعدة واحدة أم قاعدتان ثبوتاً؟ ٢٥٨
الوجوه المستدلَّة بها على استحالة دخول القاعدتين تحت جامع ثبوتاً ونقدها ٢٥٨
هل هما قاعدة واحدة أم قاعدتان إثباتاً؟ ٢٦٤
المستفاد من الروايات كونهما قاعدتين، ودلالتهما على نحو العموم ٢٦٦
كلام المحقّق النائيني وصاحب الكفاية في اختصاص قاعدة التجاوز بباب الصلاة، ونقده ٢٦٦
ما قيل من أنّ المجعول شرعاً قاعدة التجاوز فقط، والمناقشة فيه ٢٦٨
حكم جريان القاعدتين في الطهارات الثلاث ٢٧٠
عدم جريان قاعدة التجاوز في أثناء الوضوء ٢٧٠
الكلام في جريان قاعدة الفراغ أثناء الوضوء وعدمه ٢٧١
بحث حول إلحاق الغُسل والتيمّم بالوضوء في جريان قاعدة التجاوز في الأثناء، وعدمه ٢٧٣
اعتبار الدخول في الغير وعدمه في القاعدتين ٢٧٦
عدم الخلاف في اعتبار الدخول في الغير في قاعدة التجاوز ٢٧٦
أدلّة القول باعتبار الدخول في الغير في قاعدة الفراغ، ونقدها ٢٧٧
في ما يعتبر في قاعدة التجاوز ٢٨٠
المراد بالمحلّ هو المحلّ الشرعي ٢٨٠

www.ketab.ir

عدم اعتبار كون الجزء الداخل فيه من العناوين الاستقلاليّة ٢٨١
ما يترتّب من الثمرات على كون المراد بالمحلّ هو الشرعي ٢٨٢
هل يصدق عنوان التجاوز مع الدخول في الجزء المستحبّ؟ ٢٨٣
في جريان قاعدة التجاوز في الجزء الأخير من الواجب، وعدمه ٢٨٦
الكلام في جريان قاعدة التجاوز بالدخول في مقدّمات الأجزاء، وعدمه ٢٨٨
قاعدة الفراغ، وبيان مجراها ٢٩٠
في بيان المراد من الفراغ وثمراته ٢٩١
حكم إجراء القاعدتين في الشرائط ٢٩٤
حكم الشك في الشرط المقوّم للجزء ٢٩٤
حكم الشك في الشرط المقوّم لمجموع العمل ٢٩٥
حكم الشك في الشرط الشرعي لجزء من أجزاء الواجب ٢٩٧
حكم الشك في الشرط الشرعي لمجموع الواجب، وفروعه المتصوّرة ٢٩٧
تنبيهات مهمّة لقاعدة الفراغ والتجاوز ٣٠٢
الأوّل: التعليلات الواردة في روايات القاعدتين هل هي بمنزلة علّة الحكم أو حكمته، وما يترتّب عليه من المسائل ٣٠٣
الثاني: موضوع القاعدتين هو الشك الحادث ٣٠٦
الثالث: في أنّ الاعتناء بالشك وعدمه هل هو عزيمة أم رخصة؟ ٣٠٧
الرابع: هل يعتبر في الدخول في الغير، المعتبر في قاعدة التجاوز، أن يكون صحيحاً أم لا؟ ٣١٠
أصالة الصحّة في فعل الغير ٣١٢

www.ketab.ir

أدلّة أصالة الصحّة، والمناقشة فيها ٣١٤
تنبيهات حول أصالة الصحّة في فعل الغير ٣١٨
الأوّل: المطلوب في أصالة الصحّة هو الحكم بالصحّة الواقعيّة، وترتيب آثارها ٣١٨
الثاني: جريان أصالة الصحّة بعد الفراغ عن أصل تحقّق عنوان الفعل ٣٢٢
الثالث: في أنّ صحّة كلّ شيء بحسبه، وترتّب آثارها الفعليّة والشأنيّة ٣٢٤
الرابع: إحراز أصل وجود الشيء بمنزلة الموضوع لأصالة الصحّة ٣٢٧
الخامس: عدم حجيّة مثبتات أصالة الصحّة ٣٢٩
قاعدة اليد ٣٣٠
في أدلّة حجيّة اليد ٣٣١
في أنّ اليد أمارة أو أصل ٣٣٦
تقدّم البيّنة على اليد حتّى إذا كانت اليد أمارة ٣٣٧
القدر المتيقّن من أدلّة اليد ٣٣٨
بيان الصورة المتصوّرة فيما إذا كان متاع في يد أحد، وأحكامها ٣٤٠
إقرار ذي اليد وانقلاب الدعوى ٣٤٣
توهّم انقلاب الدعوى في قضيّة الفدك، ودفعه ٣٤٥
لو شكّ ذو اليد في ملكيّة نفسه ٣٤٧
دلالة قاعدة اليد على ملكيّة المنافع كالأعيان ٣٤٩
إجراء قاعدة اليد في الحقوق ٣٥٠
مخالفة النراقي في ذلك، ونقده ٣٥٠

www.ketab.ir

قاعدة القرعة، وأدلّتها ٣٥٣
مدى دلالة الروايات ٣٥٨
عدم جريان القرعة في الشبهات الحكمية مطلقاً، وفي الشبهات الموضوعيّة إذا كانت بدويّة ٣٦٠
خروج الموارد الثلاثة عن قاعدة القرعة، هل هو بالتخصيص أو بالتخصّص؟ ٣٦٠
ما هو المستفاد من الروايات العامّة؟ ٣٦٣
في أنّ القرعة أمارة أو أصل؟ ٣٦٤
هل تختصّ القرعة بالإمام؟ ٣٦٧
القرعة عزيمة أم رخصة؟ ٣٧٠
في بيان النسبة بين القرعة وسائر الأمارات والأُصول ٣٧٢

www.ketab.ir

المقصد الثامن

التعادل والتراجيح

٣٧٥ ـ ٥٣٨

تعريف التعارض ٣٧٧
الكلام حول التنافي بين المدلولين في موارد الجمع العرفي ٣٨١
الكلام حول التعارض بين المدلولين في موارد الجمع العرفي ٣٨٥
الكلام حول التعارض في مورد التخصّص والورود ٣٨٥
الكلام حول التعارض في مورد الحكومة ٣٨٧
الكلام حول التعارض في سائر موارد الجمع العرفي ٣٩٢

في بيان الفرق بين التعارض والتزاحم ٣٩٥
مرجّحات باب التزاحم ٣٩٩
منها: تقديم ما ليس له بدل ٣٩٩
منها: تقديم المشروط بالقدرة العقليّة ٤٠١
منها: تقديم المتقدّم زماناً ٤٠٣
منها: تقديم ما هو أهمّ ملاكاً ٤٠٤
بيان الأصل في المتعارضين ٤٠٥
بيان ما ذهب إليه المشهور من القول بالتساقط ٤٠٦
دليل القائل بالتخيير، والجواب عنه ٤٠٧
تتمّة البحث ٤١٠
الكلام في حجيّة الخبرين المتعارضين في مدلولهما الالتزامي، ونقده ٤١٠
عدم الفرق في التساقط بين الطريقية والسببيّة ٤١٣
قاعدة: «الجمع مهما أمكن أولى من الطرح» والجواب عنها ٤١٨
قاعدة الجمع في قبال القول بالتساقط ٤٢٠
قاعدة الجمع في قبال القول بالتخيير أو الترجيح ٤٢١
ما يقتضيه الإجماع والأخبار من القول بالتخيير أو الترجيح ٤٢٣
ما ورد في الخبرين المتعارضين من الأخبار ٤٢٥
أخبار التخيير ٤٢٦
أخبار التوقّف ٤٣٢
أخبار الترجيح: منها: ما يدل على الترجيح بموافقة الاحتياط ٤٣٥

www.ketab.ir

منها: ما ورد في موافقة الكتاب ومخالفته بعنوان تمييز الحجّة عن اللّاحجّة ٤٣٥
خروج العامّ والخاصّ المطلقين عن تحت تلك الروايات ٤٣٨
الكلام حول المخالفة إذا كانت على نحو العموم والخصوص من وجه ٤٣٩
ومنها: ما ورد في موافقة الكتاب ومخالفته في باب التعارض، ونقدها ٤٣٩
منها: ما ورد في مخالفة العامّة وموافقتهم ٤٤٣
منها: ما ورد في الأحدثيّة، ونقدها ٤٤٥
تعارض أدلّة الأحدثيّة لما يدلّ على التخيير والترجيح ٤٤٩
منها: ما ورد في الشهرة وصفات الراوي ٤٥٠
ما بقي من المطالب بالنسبة إلى موافقة الكتاب ومخالفة العامّة ٤٥٧
مخالفة العامّة من المرجّحات الجهتيّة أو المضمونيّة ٤٦٣
صاحب الكفاية والمرجّحات ٤٦٦
التعدّي عن المرجّحات المنصوصة وعدمه ٤٧١
أقسام المرجّحات ٤٧٦
الترتيب بين المرجّحات ٤٧٧
كلام الشيخ الأنصاري والمحقّق الخراساني في لزوم مراعاة الترتيب، وعدمه ٤٧٨
ما ذهب إليه المحقّق البهبهاني، ونقده ٤٨١
الكلام في التخيير ٤٨٢
في أنّ التخيير هل هو فقهي، أو أُصولي؟ ٤٨٢
تتمّة ٤٨٣
التخيير ابتدائي، أو استمراري ٤٨٤

www.ketab.ir

الشيخ الأعظم والقول بالتخيير الابتدائي، ونقد صاحب الكفاية عليه ٤٨٥
ما استدلّ به للتخيير الابتدائي، ونقده ٤٨٥
ما أُورد على بقاء التخيير بالاستصحاب، والمناقشة فيه ٤٨٧
أحكام التعارض وموارد الجمع العرفي ٤٨٨
عدم الإشكال في خروج موارد الجمع العرفي عن أصالة التساقط في المتعارضين ٤٨٨
ما ذهب إليه الشيخ الأنصاري من عدم جريان أخبار الترجيح في موارد الجمع العرفي، ومناقشة صاحب الكفاية عليه ٤٨٩
تأييد ما ذهب إليه الشيخ الأعظم ﷺ ٤٩٠
تضعيف أدلّة الخصم ٤٩١
موارد الجمع العرفي ٤٩٢
منها: دوران الأمر بين التقييد والتخصيص ٤٩٢
منها: دوران الأمر بين المطلق الشمولي والبدلي ٤٩٤
منها: لو كانت النسبة بين الدليلين هو العموم من وجه ٤٩٦
منها: دوران الأمر بين التخصيص والنسخ ٤٩٧
صور انقلاب النسبة بحسب الصغرى ٥٠٢
الصورة الأُولى: ما إذا كان عندنا عامّ وخاصّان، ولها فروض ٥٠٣
الفرض الأوّل: إذا ورد عامّ له خاصّان ولا ارتباط بين الخاصين أصلاً ٥٠٣
الفرض الثاني: إذا ورد عامّ له خاصّان ووقع التعارض بين الخاصين ٥٠٥
الفرض الثالث: إذا ورد عامّ له خاصّان وكانت النسبة بين الخاصين عموماً من وجه ٥٠٦

www.ketab.ir

الفرض الرابع: إذا ورد عامّ له خاصّان وكانت النسبة بين الخاصين عموماً مطلقاً هنا ٥٠٧
فرض آخر: إذا ورد عامّ له خاصّان ٥٠٧
أحدهما متصل مانع عن تحقق الظهور، والآخر منفصل مانع عن الحجيّة ٥٠٨
الصورة الثانية: ما إذا كان عندنا عامّان وكان بينهما عموم من وجه، ولها فروض أيضاً ٥١٠
الفرض الأوّل والثاني ٥١٠
الفرض الثالث ٥١١
الصورة الثالثة: إذا كان عندنا عامّان وكانا متباينين ٥١١
انقلاب النسبة بحسب الكبرى ٥١٢
وجوه توجيه انقلاب النسبة ٥١٤
ما هو المراد بالخاص في موارد انقلاب النسبة ٥١٧
ثمرة انقلاب النسبة في الفقه ٥٢٠
هل تشمل أخبار الترجيح والتخيير العموم من وجه؟ ٥٢٦
أقسام التعارض وثمرتها ٥٣٠
المرجّحات الخارجيّة ٥٣٢
في أنّ الأمارات الغير المعتبرة تصلح لكونهما مرجّحة أم لا؟ ٥٣٢
الكلام فيما إذا كان أحد الخبرين موافقاً للأمارة المعتبرة ٥٣٤
الترجيح بموافقة الأصل، وعدمه ٥٣٦

www.ketab.ir

الخاتمة

الاجتهاد والتقليد

٥٣٩ ـ ٦٥٦

الاجتهاد في اللغة والاصطلاح ٥٤١
الأحكام المترتبة على الاجتهاد والتقليد ٥٤٢
منها: عدم جواز التقليد على المجتهد ٥٤٢
منها: جواز تقليد الغير منه ٥٤٤
منها: القضاء ٥٤٥
منها: الولاية ٥٤٦

▣ **فصل: الاجتهاد المطلق والتجزّي** ٥٤٧
الاجتهاد المطلق ٥٤٧
عدم الإشكال في إمكان المجتهد المطلق، ووقوعه ٥٤٧
جواز عمل المجتهد المطلق بفتوى نفسه، وجواز تقليد غيره عنه ٥٤٨
الكلام في جواز التقليد عن المجتهد المطلق الانسدادي، وعدمه ٥٤٨
الكلام في جواز القضاء للمجتهد الانسدادي، وعدمه ٥٥١
التجزّي في الاجتهاد ٥٥٢
معقولية التجزّي في الاجتهاد ٥٥٢
أدلّة القول باستحالة التجزّي، والمناقشة فيها ٥٥٣
الأحكام المترتّبة على التجزّي ٥٥٥

www.ketab.ir

منها: جواز عمله بما استنبطه ٥٥٥
منها: جواز تقليد الغير منه، وعدمه ٥٥٥
منها: صحّة قضاء المتجزّي، وعدمه ٥٥٩

▣ **فصل: في بيان ما يتوقّف عليه الاجتهاد** ٥٦١
التخطئة والتصويب ٥٦٤
ذهاب العامة إلى التصويب في الشرعيّات ٥٦٤
أقسام التصويب ٥٦٥
بحث حول استحالة تصويب الأشعري ٥٦٦
قسم آخر من التصويب ٥٦٩
في تبدّل رأي المجتهد ٥٧٠
القول بالسببيّة والإجزاء ٥٧٠
القول بالطريقيّة وتفصيل صاحب الكفاية ٥٧٠
القول بالطريقيّة والقول بالإجزاء مطلقاً، ونقده ٥٧١
الكلام في تبدّل رأي المجتهد بالاحتياط، دون الفتوى ٥٧٥
تفصيل صاحب الكفاية في ذلك، ونقده ٥٧٥
الكلام فيما نُسب إلى صاحب الفصول من التفصيل ٥٧٧

▣ **فصل: في التقليد** ٥٧٩
في بيان معنى التقليد والأقوال فيه ٥٧٩

www.ketab.ir

ثمرة الأقوال ٥٨٠
ما يستفاد من اللغة والروايات في معنى التقليد ٥٨٠
أدلّة جواز التقليد ٥٨٣
قول صاحب الكفاية وفطرية التقليد، والمناقشة فيه ٥٨٣
من أدلّة جواز التقليد للمقلّد علمه الإجمالي بوجود التكاليف ٥٨٤
ومن أدلّته أيضاً دليل الانسداد ٥٨٥
ما يمكن أن يستدل به المجتهد على جواز التقليد للمقلّد ٥٨٦
منها: السيرة العقلائيّة ٥٨٦
منها: آية النفر ٥٨٩
منها: آية السؤال ٥٩٢
منها: طوائف من الأخبار ٥٩٤

▣ **فصل: في تقليد الأعلم** ٥٩٨
حكم المقلّد، وأنّه هل يجب عليه تقليد الأعلم؟ ٥٩٨
حكم المجتهد، وأنّه هل له أن يفتي بجواز تقليد غير الأعلم؟ ٦٠١
أدلّة عدم وجوب تقليد الأعلم، ونقدها ٦٠١
أدلّة وجوب تقليد الأعلم ٦٠٧
منها: سيرة العقلاء ٦٠٧
منها: مقبولة عمر بن حنظلة، ونقدها ٦٠٨
منها: روايات أُخر واردة في أبواب مختلفة، ونقدها ٦١٠

www.ketab.ir

منها: أقوائية ملاك الحجيّة في الأعلم، ونقدها ٦١١
حكم الأصل العملي ٦١٢
في بعض ما يمكن أن يستدلّ به لعدم تعيّن الرجوع إلى الأعلم، والمناقشة فيه ... ٦١٣
عدم وجوب تقليد الأعلم مع الشك في الاختلاف، وأدلّته ٦١٥
صور أعلميّة أحدهما مع العلم بالاختلاف في الفتوى ٦١٧
إذا علمنا باختلافهما في الفتوى وكان أحدهما أعلم من الآخر ٦١٨
إذا كان هناك مجتهدان متساويان ٦١٩
صورة احتمال التساوي ووجود الأعلم ٦٢٥
حكم رجوع المقلّد إلى الأعلم، وفتواه بجواز تقليد غير الأعلم ٦٢٦

▣ **فصل: في اشتراط حياة المفتي** ٦٢٧
أدلّة جواز تقليد الميّت ابتداءً ٦٢٩
منها: إطلاقات الأدلّة من الآيات والروايات، ونقدها ٦٢٩
منها: السيرة، والمناقشة فيها ٦٣٠
منها: الاستصحاب، ونقدها ٦٣٢
أدلّة المانعين عن تقليد الميّت ابتداءً ٦٣٥
البقاء على تقليد الميّت ٦٣٦
أدلّة جواز تقليد الميّت بقاءً ٦٣٧
هل يعتبر في جواز البقاء العمل بالمسائل سابقاً؟ ٦٣٩
هل يعتبر الذِّكر في جواز البقاء؟ ٦٤٠

www.ketab.ir

هل يعتبر الأخذ في جواز البقاء؟ ٦٤٠
الكلام في حجيّة فتوى الميّت بقاءً مع ملاحظة فتوى الحيّ ٦٤١
بيان وظيفة المقلّد في مسألة البقاء ٦٤٤
لو قلّد مجتهداً فمات، فرجع إلى حي، ثمّ مات هو، فرجع إلى ثالث ٦٤٨
في العدول عن الحيّ إلى مثله ٦٥٠
أدلّة جواز العدول، والمناقشة فيها ٦٥١
أدلّة عدم جواز العدول، ونقدها ٦٥٤

www.ketab.ir